انخفاض القروض المتعثرة يعود إلى التحسن في بعض الانكشافات

الصقر: «الوطني» يجني ثمار إستراتيجيته المتحفظة منذ بداية جائحة كورونا

أرباحنا في الأشهر التسعة تعكس نمو حجم الأعمال وزيادة الإيرادات التشغيلية إلى جانب تراجع تكلفة المخاطر

حريصون على دمج مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع إستراتيجيات أعمالنا

●●●●

البحر: متفائلون بنمو الاقتصاد الكويتي وانعكاسه على أداء القطاع المصرفي

عصام الصقر

شيخة البحر

نجحنا في تسجيل تحسن بصافي هامش الفوائد رغم بيئة أسعار الفائدة المنخفضة

●●●●

رونغي: أرباحنا تعكس التعافي القوي لأداء المجموعة واستمرار النمو في حجم أعمالنا

البنك الوطني

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر إن نمو أرباح البنك خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2021 دعمه العديد من العوامل على رأسها زيادة حجم الأعمال ونمو الإيرادات التشغيلية إلى جانب تراجع تكلفة المخاطر.

وأضاف الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج التسعة أشهر الأولى من العام 2021 أن التحسن في بيئة التشغيل انعكس بشكل إيجابي على نتائج البنك الفصلية مع تسجيله صافي ربح في الربع الثالث قدره 94.1 مليون دينار كويتي وبزيادة سنوية نسبتها 63.3 %.

وأشار إلى أن البنك حقق صافي ربح قدره 254.8 مليون دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021، بارتفاع بنحو 51.1 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مضيفاً أن البنك يجني ثمار استراتيجيته المتحفظة التي انتهجها منذ بداية جائحة كورونا.

أجندة رقمية

وأكد الصقر على أن المجموعة تواصل التركيز على التحول الرقمي وتنويع عملياتها من خلال الانتشار الجغرافي واتساع نطاق ما تقدمه من خدمات، مشيراً إلى أن مسيرة البنك نحو تحقيق التفوق الرقمي تسير بخطى ثابتة وذلك من خلال الاستثمار في المنصات الرقمية للمكاتب الأمامية ومكاتب الدعم سعياً نحو تحسين تجربة عملائه ورفع كفاءة عملياته.

وشدد الصقر على أن أجندة البنك الرقمية تركز على تحسين تجربة ورضا العملاء بالإضافة إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية أعمال البنك من خلال زيادة بصمته في أسواقه الرئيسية.

الاستدامة

وأوضح الصقر أن بنك الكويت الوطني يواصل تبني مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كجزء أساسي من منهجية ممارسة أعماله وأنشطته التشغيلية، مع التزامه الراسخ بالوفاء بمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية.

وأكد على أن المجموعة تحرص على دمج مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع استراتيجيات الأعمال، مع البدء في تحديد وقياس المخاطر والفرص فيما يتعلق بعوامل التغير المناخي والاتجاهات الاجتماعية.

وشدد الصقر على مواصلة التزام البنك بالحفاظ على البيئة مع إطلاق مبادرات للحد من استهلاك الطاقة المياه، فضلاً عن العناية بصحة موظفي وتطويرهم المهني.

الرهن العقاري

وأكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني على أن هناك ضرورة لإقرار قانون الرهن العقاري، حيث أن آلية تمويل الإسكان الحالية من قبل بنك الائتمان الكويتي ستؤدي إلى تأخير الجهود المبذولة لحل الطلب المتزايد على المنازل السكنية، لا سيما بالنظر إلى ما تمثله شريحة الشباب الكويتيين من إجمالي عدد السكان.

وأشار الصقر إلى أنه وفي حالة إقرار قانون الرهن العقاري، ستحقق البنوك استفادة كبيرة بالتأكيد، حيث ستقدم منتجًا جديدًا من المتوقع أن يكون عليه طلب كبير في السوق الكويتي على غرار ما رأيناه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

أداء متحفظ

وحول انخفاض القروض المتعثرة في الربع الثالث أوضح الصقر أن الأداء يعود لمزيج من التحسن في بعض الانكشافات بالإضافة إلى عمليات شطب، موضحاً أنه وخلال الجائحة، اتخذ البنك نهجًا متحفظًا للغاية في تصنيف القروض المتعثرة، خاصة مع النظر إلى حالة عدم اليقين السائدة في ذلك الوقت.

وأكد الصقر على أن البنك قام ببناء مخصصات احترازية على مدار الأرباع الماضية في محاولة لتغطية أية خسائر متوقعة نتيجة لتداعيات الجائحة على الشركات، مشيراً إلى أنه ومع تحسن أوضاع البيئة التشغيلية واستمرار انتظام بعض الانكشافات المصنفة سابقًا ضمن القروض المتعثرة، فقد تم إزالتها من محفظة القروض المتعثرة.

قانون الدين العام

وشدد الصقر على أنه وعلى الرغم من الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط وتأثيرها الإيجابي على عجز الموازنة إلا أن هناك حاجة لإقرار قانون الدين العام وذلك بسبب وضع السيولة في صندوق الاحتياطي العام، مشيراً إلى أن مقايضة الأصول أو السحب من صندوق الأجيال غير مجدية اقتصاديًا وغير مستدامة. معرباً عن أمله أن يهدئ الحوار الوطني التوترات بين الحكومة والبرلمان ويؤدي إلى إقرار قانون الدين العام، حيث أن الحلول محدودة للغاية في حال لم يتم إقراره.

شيخة البحر

وقالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر أن النمو القوي في أرباح البنك لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 يرجع إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها نمو القروض والتسليفات الإجمالية بنسبة 8.3 % منذ بداية العام لتصل إلى 19 مليار دينار بنهاية سبتمبر.

وأشارت البحر إلى أن النمو في محفظة القروض خلال الفترة يعكس الاعتماد على الأنشطة المصرفية الرئيسية واستراتيجية التنوع ما بين الأنشطة المصرفية الإسلامية والتقليدية في السوق الكويتي وكذلك التنوع على صعيد قطاعات الأعمال المتعددة والعمليات الدولية للمجموعة.

وأضافت البحر: "على الرغم من العمل في بيئة أسعار فائدة منخفضة، نجحنا في تسجيل نمو ملحوظ بصافي هامش الفائدة خلال التسعة أشهر الأولى من العام إضافة إلى نمو ايراداتنا من الرسوم والعمولات بشكل قوي بلغت 12.8 % على أساس سنوي".

وأكدت البحر، أن اتجاهات النمو القوية في أغلب أنشطة الأعمال تعكس التحسن الكبير الذي شهدته البيئة التشغيلية بدعم من تخفيف القيود والعودة للحياة الطبيعية.

تحفظ تاريخي

وتعليقاً على انخفاض تكلفة المخاطر قالت البحر: "مع ذروة الجائحة خلال العام 2020 اخترنا تطبيق أكثر السيناريوهات تحفظاً تماشياً مع نهجنا التاريخي واستراتيجيتنا المتحفظة في إدارة المخاطر وهو ما انعكس على تصنيف بعض الانكشافات كقروض غير منتظمة".

وأكملت البحر قائلة: "اليوم ومع التحسن الملحوظ في البيئة التشغيلية وعودة الحياة لطبيعتها تدريجياً انخفضت وتيرة تجنيب المخصصات وتم إعادة تصنيف بعض القروض إلى منتظمة مرة أخرى".

وقالت البحر: "حافظنا على معايير جودة أصول قوية حيث تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة من 1.72 % بنهاية العام الماضي إلى 1.43 % بنهاية سبتمبر كما زادت نسبة التغطية من 220 % بنهاية العام إلى 230 % بنهاية سبتمبر".

آلية تمويل جديدة

اكدت البحر على أهمية تمرير قانون الرهن العقاري حيث أن الكويت واحدة من الدول القليلة التي ليس لديها قانون للرهن العقاري.

وأشارت البحر إلى أن هيكل الدعم الحالي لتمويل الإسكان المعتمد على بنك الائتمان الكويتي حقق نجاح وأداء جيد تاريخياً ولكنه أصبح اليوم في عنق زجاجة نتيجة الطلب المتزايد على الوحدات الإسكانية في الكويت.

وقالت البحر: "عدد السكان يتزايد وخاصة في سن الشباب والحكومة في المقابل تعمل على تطوير وبناء مدن سكنية جديدة تلبية للطلبات المتراكمة من المواطنين المستحقين، وهو ما يجعل وضع آلية تمويل جديدة تناسب تلك الأوضاع ضرورة ملحة".

وأكدت البحر أن البنوك ستكون المستفيد الرئيسي من إقرار القانون الذي تضعه الحكومة على رأس أجندتها التشريعية للفصل التشريعي الجديد وتوقعت أن يكون هناك طلب كبير في السوق الكويتي على المنتجات المصرفية الجديدة التي سيشهدها القطاع المصرفي بعد إقرار القانون على غرار ما رأيناه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

نظرة متفائلة

وعن توقعاتها لأداء الاقتصاد الكويتي وانعكاسات ذلك على القطاع المصرفي قالت البحر: "متفائلون بنمو الاقتصاد الكويتي خلال الفترة المقبلة".

وأشارت البحر إلى توقعات صندوق النقد الدولي بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.3 % خلال العام 2022 وهو ما سينعكس بالضرورة على كافة قطاعات الأعمال.

توقعت البحر أن يشهد الربع الأخير من العام تحسن في أداء القطاع المصرفي وخاصة فيما يتعلق بالتزام الأفراد بدفع أقساط القروض بعد انتهاء التأجيل الثاني الذي استمر لستة أشهر بنهاية سبتمبر 2021 والذي تحملت الحكومة تكلفته.

توسع دولي

وعن توسع بنك الكويت الوطني في عملياته الدولية وخاصة في السوق المصري أشارت البحر إلى أن مصر تعد ثاني أكبر أسواق المجموعة بعد السوق الكويتي وأكدت على أن البنك يحقق أداء جيد هناك حيث تشهد محفظة القروض نمو قوي.

وقالت البحر: "نهدف إلى التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية وخاصة على صعيد التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تماشياً مع توجهات البنك المركزي المصري نحو التحول الرقمي".

وتابعت البحر: "نسعى إلى التوسع بأنشطة إدارة الثروات في كافة الأسواق التي تعمل بها المجموعة من خلال الجمع بين الخدمات المصرفية الخاصة ومنتجات وخدمات الوطني للاستثمار تحت قيادة واحدة لتلبية احتياجات عملاء الخدمات المصرفية الخاصة بشكل أفضل وهو ما سيمثل ركيزة أساسية في نمو أعمال المجموعة كما سيقدم خدمات جيدة لعملائنا في مصر خلال الفترة المقبلة".

سوجيت رونغي

ومن جانبه أكد المدير المالي للمجموعة بالإنابة سوجيت رونغي أن ارتفاع صافي أرباح البنك في التسعة أشهر وبنحو 51.1 % يعكس التعافي القوي لأداء المجموعة واستمرار النمو في حجم أعمالنا وزيادة الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة.

وأوضح رونغي قائلاً: "حققت تكلفة المخاطر تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعام 2020 وهو ما يجعلنا متفائلين على نحو حذر باستمرار انخفاض تكلفة المخاطر خلال الربع الرابع من العام 2021".

وأشار إلى أن تكلفة المخاطر انخفضت على أساس سنوي خلال الأرباع القليلة الماضية كما تحسنت العوامل المحركة للأداء التشغيلي في الكويت علاوة على ذلك، فقد تحسنت أيضاً جودة الائتمان لبعض الانكشافات.

وعلى صعيد توقعات صافي هامش الفائدة أكد رونغي على أن أي ارتفاع سيعتمد على النمو الذي سيتحقق خلال الربع القادم أو الأرباع القليلة القادمة، مشيراً إلى أنه من المتوقع بقاء صافي هامش الفائدة مستقراً إلى حد كبير عند مستويات هذا الربع.

نمو قوي للقروض

واشار رونغي إلى أن أداء محفظة القروض كان قوياً للغاية خلال فترة التسعة أشهر الأولى، مضيفاً أن لدى البنك خطط لأداء قوي لمحفظة القروض خلال الربع الرابع والعام القادم أيضاً.

وحول نمو قروض التجزئة والتوقعات الخاصة باتجاهاتها بعد برنامج تأجيل أقساط القروض، أوضح رونغي أن العام الماضي والعام الحالي شهد تنفيذ برنامجين لتأجيل القروض حيث لم تقم البنوك بتحصيل الأقساط لمدة ستة أشهر. موضحاً أنه من غير المتوقع أن تستمر مستويات النمو الحالية في جانب قروض التجزئة حتى العام 2022، مشيراً إلى أنه من المحتمل أن نعود إلى مستويات نمو القروض التي شهدناها في السنوات السابقة.

وشدد رونغي على أنه ورغم ظروف الجائحة استمر استثمار البنك في التقنيات الرقمية، موضحاً أن ما تحقق حتى الآن هو هدف متوسط المدى للبنك في مسيرته نحو التحول الرقمي، حيث يتوقع البنك جني فوائد من تلك الاستثمارات على صعيد التكلفة.